BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

العلاقات المصرية الفلسطينية وتداعياتها

قدري حفني:

نلتقي اليوم في منتدى الحوار لنستمع ونناقش السفير سعيد كمال مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقًا والشخصية الفلسطينية المعروفة، وقد شغل منصب سفير فلسطين في القاهرة لفترة طويلة، ومازال رمزًا من رموز فلسطين. هذا تعريف بسيط للسفير سعيد كمال، أما الصديق سعيد كمال فتقديمه يختلف ولعله أصعب. أذكر كلمة للرئيس ياسر عرفات كان يقول إنني فلسطيني الانتماء مصري الهوى، كنا نردد له أننا أيضًا مصريو الانتماء فلسطينيو الهوى، ولعل الصديق سعيد كمال يجسد قيمة أن يكون الإنسان فلسطيني الانتماء مصري الهوى عربي التوجه. لا أريد أن أطيل وأبدأ في تقديم السفير سعيد كمال ليتحدث إلينا.

سعيد كمال:

أشكر الدكتور قدري حفني على هذه المقدمة الدافئة، واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لمكتبة الإسكندرية ومديرها الدكتور إسماعيل سراج الدين ولمدير مركز منتدى الحوار في المكتبة الدكتور محسن يوسف. وعندما حدثت أفرادًا من أسرتي وأصدقائي بأنني ذاهب للحديث عن موضوع يشغل اهتمامي منذ الصغر: مصر وفلسطين، فسألوني أين سيكون ذلك فقلت لهم في مكتبة الإسكندرية فأخبروني أنهم يحسدونني على ذلك. إذ إن مكتبة الإسكندرية علامة بارزة تجسد شخصية مصر والمصريين بكافة الأعماق الوطنية والعربية والإسلامية والإفريقية والدولية.

دار بخاطري من أين أبدأ وكيف أبدأ، هل أنا في ندوة لابد أن أتحدث فيها عن محاضرة ألقيها مع احترامي الشديد لمحاضرة أساتذة الجامعات أم أن أتحدث من القلب، بدون أي قيود. أولاً أنا الآن

خارج الوظيفة فلا قيد على حديثي، ثانيًا إذا كنت أريد أن أقول شيئًا عن قناعتي وإيماني الذي تولد عبر السنين فإليكم الآتي وباختصار شديد: إن الإستراتيجية العليا التي آمنت وأؤمن بها حتى اليوم هي إستراتيجية السلام القوي وليس السلام المستضعف، السلام القائم على العدل في الحقوق وكيفية صياغته؛ حقوق الشعوب في الحرية والاستقلال.

دعوني أقدم لكم توصيفًا لما بعد نشوء قضية الشعب الفلسطيني عند احتلال عام ١٩٤٨ والاحتلال الآخر الذي وقع في عام ١٩٦٧، وكيف تمت مواجهة الاحتلالين ربطًا بالموقف العربي وفي القلب منه مصر العربية بما تشغله من حيز قوي على مستوى العالم وعلى وجه الخصوص في الوطن العربي الكبير. كذلك، أؤمن بأن السلام ليس كلمة عابرة لأنها أصبحت تتردد صباح مساء في أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، في الصحافة العربية وكأن السلام انتهى عندما وقّعت مصر المعاهدة في عام ١٩٧٩ إذ لابد من تلميع الذاكرة حيث افتقدناها نحن الفلسطينيين.

لقد أصرت مصر في اتفاقية كامب ديفيد على أنها شريكة مع الفلسطينيين هي والأردن في بناء السلام على الأرض الفلسطينية والتي أصبح متعارفًا على إقامة السلام في حدودها وهي جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشريف. وفي إعلان أوسلو عام ١٩٩٣ لم يرد هذا النص وإنما أُبقي الباب مفتوحًا للعلاقات الثنائية، وهذا خطأ وقعنا فيه. نحن وقفنا ضد السلام عندما أنشئ قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٨ لأننا استمعنا إلى سبع دول عربية أسست جامعة الدول العربية وهي تقول لنا انتظروا فسوف نستعيد الأرض التي استُلبت في ذلك الوقت، وقد أخطأنا عندما قبلنا ذلك، لكن لا يعني عدم قبولنا أننا لسنا عربًا، هنالك إشكالية تقضي بأن الممثل الشرعي الوحيد هو منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذا القول ينطبق على الدول ولا ينطبق على الشعوب التي تقع أراضيها تحت نيـــر الاحتلال.

ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ عشنا مرحلة الاستعداد للحرب التي انطلقت منذ عام ١٩٥١ في جامعة الدول العربية. والشيء بالشيء يُذكر، فعندما ذهبت إلى القمة العربية في المغرب في عام ١٩٧٤ بعد حرب أكتوبر، ذهبت أبحث في الجامعة العربية الدور والمهمة التي كان يقوم بها من يشغل كرسي فلسطين، فقال لي أستاذي الدكتور سيد نوفل رحمه الله نقلاً عن المرحوم أحمد حلمي باشا الذي كان يشغل هذا المنصب "ما تبقى من الفلسطينيين في حكومة عموم فلسطين هو أن يجلس على هذا الكرسي ويجلس فقط والدول السبع تقرر ما تقرر." فانتظرنا منذ هذا العام إلى عام ١٩٦٧ حتى قامت الحرب. لكن، للأمانة، يُكتب في هذه المرحلة في سجل ناصع من نور لمصر وللقيادة المصرية أنها استجابت وعلى الفور، بل آمنت وسعت قبل الاستجابة لإنشاء الكيان الفلسطيني عند

وفاة المرحوم أحمد حلمي باشا، وذهب الدكتور حسن صبري الخولي في عام ١٩٦٤ ليستعلم ويستنبط ماذا يريد الفلسطينيون؟ فوجد تململاً فلسطينيًّا في كل مكان من دمشق إلى الأردن إلى الضفة وغزة ولبنان إلى مصر إلى الخليج، كنا نريد كيانًا يمثلنا في العالم لأن قضيتنا ليست قضية لاجئين كما صورتها إسرائيل وكما تجاوب الغرب معها في ذلك الحين. وتشكلت حركة سياسية لها ذراعان: الذراع الرسمي الذي تشكل بقيادة المرحوم الأستاذ أحمد الشُقَيــْري في بناء منظمة التحرير الفلسطينية، والذراع الشعبي الذي تشكل في تأسيس النقابات والهيئات والطلاب والعمال والمرأة، وقد كنت في هذا الوقت في الإسكندرية ثم انتقلت إلى المقر الرئيسي في القاهرة مع زملائي من أبناء الجيل الذين قادوا الحركة الطلابية الفلسطينية والعربية.

وعند بدء ضربات الفدائيين الفلسطينيين من الحدود العربية، وللاختصار، كانت منظمة فتح هي العاصفة التي كان الرئيس الراحل ياسر عرفات هو المتحدث الرسمي باسمها، وكان أول قرار لها في عام ١٩٦٨، بعد أن أصبح الرئيس عرفات رئيسًا لمنظمة التحرير بالانتخاب المباشر وبالإجماع، إقامة دولة ديمقراطية على كل أرض فلسطين يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون وتكون لهم نفس الحقوق والواجبات. فعارضته بعض الدول العربية لا داعي لذكر أسمائها، كما وقفت إسرائيل نفس موقف بعض الدول العربية التي وقفت ضدها، لكن الفلسطينيين ساروا في هذا الاتجاه الذي يتبنى تعميق التعايش السلمي على أرض واحدة بين الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين مع اليهود.

لقد صال الإسرائيليون وجالوا في العالم كله رافضين هذا القرار وبإصرار كامل، في ذلك الوقت بدأت المقاومة تأخذ مداها وتمددها من على الحدود الأردنية الفلسطينية. ولا أريد أن أخوض في موضوع أيلول الأسود الذي حدث في عام ١٩٧٠، ولا أن أقول من المخطئ ومن المصيب، لكن في النهاية نحن الفلسطينيين كنا الخاسرين في هذا الموقف، وخرجنا إلى لبنان، ومنذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٢ دخلنا في إشكالية أخرى مع اللبنانيين، وقام شارون كوزير للدفاع بأخذ موافقة مكتوبة من ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي بغزو لبنان لطرد الفلسطينيين من أراضيه. ولكن خلال ثمانية وثمانين يومًا، ماذا فعلت مصر التي خُوِّنَتْ في ذلك العصر وقيل عنها إنها ذهبت في اتفاق جزئي ومنفرد؟ أود أن أتوقف عند هذه النقطة لأن هناك بعض من يسمعونني أقول هذا الكلام؛ فيقولون إنني أهوى الدفاع عن مصر، لكن في الحقيقة، لقد كان موقفنا خاطئًا لأننا اخترنا الجغرافيا و لم نختر التاريخ، اخترنا الجغرافيا بأن نظل نعيش في أحضانها لعلها تأتي بنا إلى الأرض أو الوطن، أي جغرافية لبنان وسوريا والأردن، وأهملنا التاريخ حيث الثقل والوزن المصري فدفعنا الثمن.

وفي عام ١٩٨٢، عندما جاء هذا الغزو بقيت لنا قوات في طرابلس في لبنان، فأرسل لي الرئيس عرفات رسالة غامضة لم أفهمها حيث كنت جسرًا سريًّا غير معلن بين فلسطين ومصر، قال في هذه الرسالة: "وهل ننسى من أنقذ فلسطين عندما مُنع رئيسها وقائدها ورمزها من دخول لبنان؟" لم أفهم في هذا الوقت أنه يريد أن يأتي إلى مصر، وعندما استوضحت الأمر قال: "من الذي خاطر بسمعته أمام الفلسطينيين والعرب؟ بكرامته، بكيانه أمام شعبه المصري والعربي من أجل ياسر عرفات وفلسطين؟" كان المرحوم الرئيس أنور السادات عندما وضع القوات المسلحة البحرية المصرية في الإسكندرية لتأمين الرئيس عرفات لكي يدخل ويكون بين جنوده وقواته، وبعد أن ذهب إلى بعض الدول الصديقة التي وقفت معه و لم تستطع إدخاله، لقد فهمت وقتها أنه يريد أن يأتي إلى مصر ليس فقط للشكر ولكن للاقتناع بأن ما تم فعله منذ عام ١٩٧٧ من زيارة الرئيس السادات إلى القدس بقيادة الرئيس مبارك إلى عام ١٩٨٢ لم يكن في صالح الشعب الفلسطيني ولا قضية الشعب الفلسطيني. نختلف أو نتفق هذا أمر طبيعي، أما أن نخوِّن فهذا هو الأمر المرفوض.

أود فقط أن أذكِّر، لماذا لم ننسَ ما فعلناه مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠؟ لقد جاء الوفد الفلسطيني مكونًا من خمسة عشر عضوًا قياديًّا برئاسة أبو عمار ليقدموا الاعتذار للرئيس عبد الناصر في الإسكندرية، وهذا ليس لشخص الرئيس عبد الناصر ولكن لأنه يمثل مصر، وكان الرئيس عبد الناصر زعيمًا مكتملاً له من الشعبية في العالم كله ما يزيد عن شعبية الرئيس الفلسطيني، ومع ذلك خرجت مظاهرة ضده في عمان لأنه قبل مبادرة روجرز تحت حجة أنه لم يستشر العرب، أما الرئيس السادات فقد استشارهم، ودعاهم هنا في الإسكندرية في برج العرب في ١٥ أغسطس ١٩٧٣، وقد كنت حاضرًا وكان موجودًا في هذه المقابلة أبو إياد وأبو اللطف، وقال لهم الرئيس السادات إنه سوف يقتحم الأراضي التي كانت تحتلها إسرائيل في هذا الوقت لا محالة، وإنه لا يريد منهم سوى أمر واحد: "أن ينضم إلى الجيش المصري من خمسمائة إلى ألف فدائي لو دخل حتى عمق ١٥ كيلومترًا". فعلق أحد الجالسين: "هل ستدخل ١٥ كيلومترًا فقط يا سيادة الرئيس؟"، فأجابه الرئيس السادات: "هل تتحدث من الزاوية العاطفية أم من الزاوية الواقعية والحسابات؟ إنه الجيش المصري الذي يحسب وليس أنا فقط الذي يحسب"، ولا أريد أن أزيد على هذا الكلام، وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ حربًا هزت الكيان الإسرائيلي من داخله، وأُلحقت بمطلب المؤتمر الدولي للسلام الذي تم افتتاحه في جنيف من العام نفسه.

وفي عام ١٩٦٩، كان الرئيس عرفات يقيم في مصر في شقة تعلو سينما أوديون في وسط البلد، وكان يملكها شقيقه جمال عرفات، فاستدعاني في هذا الوقت وأبلغني أنه يريدني أن أصطحبه

إلى المطار في اليوم التالي وعندما اعترضت بأنه من الممكن أن يصطحب معه ممثل حركة فتح، أصر أن أكون أنا بصحبته. وفي الصباح قاد بنفسه السيارة الفولكس فاجن حتى بوابة ١٨ المخصصة لكبار الشخصيات في المطار، وبعد ذلك استقبلنا الرئيس جمال عبد الناصر حيث فوجئت بأنه قرر أن يصطحب معه الرئيس عرفات في زيارة طارئة إلى موسكو، وقد ظل الرئيس عرفات يلح بأن هذه الزيارة تسبب إحراجًا لمصر ولرئيسها وأن الاتحاد السوفيتي هو جهة تمويل السلاح الوحيدة لمصر، فصمم الرئيس عبد الناصر على اصطحابه بعد أن غير شكله ومنحه جواز سفر مصريًّا وأمرني بألا أخبر أحدًا مطلقًا بهذا الأمر، وبعد أن وصلا إلى موسكو قابل الرئيس عبد الناصر القيادة السوفيتية الممثلة في هذا الوقت في بريجينيف وكوسيجين وجروميكو، وقد أراني الرئيس عرفات محضر اجتماعاتهم بعد عودته، فبعد أن عرضت القيادة السوفيتية مسألة أن اليهود في الاتحاد السوفيتي ليسوا بالعدد القليل، أوضح الرئيس عبد الناصر بأن هذه حركة تحرير وطني وليست حركة إرهابية مثلما تصفها إسرائيل وأنهم لابد من أن يقابلوا ممثلها، فوافقت القيادة السوفيتية وسمحت للرئيس عرفات بمقابلة أحد أعضائها وهو جروميكو وزير الخارجية فقط، وحضر كوسيجر المقابلة لمدة ثلث ساعة فقط، ومن هنا كانت العلاقات، فمن كان وراءها؟ مصر والرئيس عبد الناصر.

كذلك، استدعاني الرئيس السادات هنا في الإسكندرية وكان في رأس التين بصحبة الرئيس أتشيفيريا رئيس المكسيك في ذلك الوقت الذي كان في زيارة خاصة لمصر، وقد كنت متخوفًا من مقابلة رئيس المكسيك إلا أن الرئيس السادات أقنعه بأن يقابلني وأنه لابد أن تكون هناك صلة بين أمريكا اللاتينية وبين الفلسطينيين، وقد كان فعلاً وسافر وفد فلسطيني برئاسة فاروق قدومي إلى المكسيك حيث استقبلنا الرئيس أتشيفيريا في مكتبه الخاص، ثم انتقلنا بعد هذه الزيارة إلى كوبا لمقابلة الرئيس كاسترو الذي كان منـــزعجًا إلى حد ما، فقيل له إن القضية الفلسطينية تقتضي أن نأخذ كل التأييد من كل العالم.

ومهما أعدِّد من أفضال مصر في الجانب السياسي أو الدبلوماسي فلا يكفي حيث إن عندي ملفات لا تُعد ولا تُحصى عن هذه العلاقات المتميزة التي قادتها مصر من أجل عيون فلسطين وقضيتها وكذلك الأمن القومي المصري إذا حسبنا للأمر حسابه. وفي وقت من الأوقات، كان الرئيس عرفات قد بدأ يقول أنه يعترف بالقرار ٢٤٢ وبحق إسرائيل، أذكركم أنه في جنيف في مؤتمر صحفي عقد على هامش اجتماع الأمم المتحدة، سأله أحدهم عن بنود الميثاق المتعلقة بتدمير إسرائيل، فقال لهم إنه ليس قرآنًا وإنه من الممكن تغييره، والمهم أن نصل إلى غرضنا لإقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل ١٩٦٧. وقد هز ذلك الغرب وأصوات اليهود في أمريكا وفي أوروبا

الاشتراكيين منهم وحتى اليمينيين اهتزوا من الداخل في أحزابهم وهيئاتهم ونقاباتهم وبدأوا ينفتحون على الاستماع لسياسة منظمة التحرير، أي بدأ التعامل مع منظمة التحرير، كل هذا من أجلنا ولأننا شعب لنا قضية سياسية، ولأنها ليست قضية لاجئين فقط.

وفي الرباط في عام ١٩٧٤ كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأنا متأكد من أن هناك دولاً لم تعترف بهذا القرار الذي كسره الرئيس أنور السادات والوزير إسماعيل فهمي فلحق الجميع بمصر، كما أن الرئيس حسني مبارك أصر على إتمام التوأمة والتفاهم بين فلسطين والملك حسين وبدأ العمل الثلاثي لكيفية التوصل إلى الحصول على اعتراف من الولايات المتحدة الأمريكية تليها إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، كان العمل الثلاثي على جميع المستويات وفُتحت لنا جميع الأبواب من الأطراف التي تساند إسرائيل تسأل عما إذا كنا جادين أم غير جادين بمن فيهم أبو مازن. وفي يوم من الأيام، قام الإسرائيليون بالتجسس على أبومازن بحشو كرسيه في مكتبه بتونس بأجهزة تنصت حتى يتأكدوا ما إذا كان صادقًا ويبغي حقًا السلام مع إسرائيل أم أنه كاذب، وأؤكد أنه صادق بالفعل ويرغب في إبرام السلام مع إسرائيل، لكن السلام مع إسرائيل لابد أن لا يكون السلام المستضعف بل السلام القوي.

وأود أولاً أن أبرئ مصر بقيادة الرئيس مبارك من الاتهامات التي سبق وقيلت من أن الرئيس مبارك هو الذي ورط الرئيس عرفات في أوسلو، هذا كلام غير صحيح وأنا شاهد على ما حدث بل عندي محاضر هذه الاجتماعات، لكن لا يمكنني الآن في هذا المكان أن أقول ما جرى من حوار بين الرئيس مبارك والرئيس عرفات بحضور عدد لا يُستهان به من الشخصيات مثل السيد فاروق قدومي والسيد أبو مازن والسيد جمال السوراني والسيد أبو ماهر أحمد غنيم والسيد عمرو موسى أيام أن كان وزيرًا للخارجية والدكتور أسامة الباز، ولست في حِلٍّ لإعلان ما دار في هذه الجلسة من مناقشات لأنه لابد أن أستأذن من السيد الرئيس أولاً، لكنني أود أن أصل بكم –وأنا مسئول عن ما أقول– إلى أنه عندما كانت تُسأل مصر كانت تقول إن الموضوع في النهاية خيار فلسطيني. وأقول هذا الكلام لأن الرئيس عرفات أصر على أن يذهب إلى واشنطن لتوقيع إعلان المبادئ، فنصحه الرئيس مبارك ألا يذهب وأن يكلف أحدًا مكانه للذهاب، فعل ذلك بهاجس القائد، وكان الرئيس ياسر عرفات يقول إن الشهادة على أرض بلدي أفضل من الشهادة في الخارج، وإذا حدث فسيأتون بغيري قائدًا لهذه المنظمة.

لقد تعبت مصر وجاهدت كثيرًا من أجل القضية الفلسطينية ومازلت أذكر حتى الآن العديد من الأقوال الخالدة للرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يؤمن بالقومية العربية وطالما دعا إلى عقد مؤتمرات القمة العربية من أجل التفرغ للصراع العربي الإسرائيلي. وبعد اتفاق ياسر عرفات وإسحاق رابين دفع إسحاق رابين حياته ثمنًا لهذا الاتفاق، لم يقتله الإسرائيليون لأنه وطني إسرائيلي ولكن لأنه وقَّع مع ياسر عرفات، ومنذ ذلك الحين أدركت أنهم تراجعوا عن عملية السلام ويريدون دومًا البحث عن ذرائع حتى يتهمونا نحن بالتراجع وبأننا نحن الذين لا نريد السلام ويقدمون الأمر للعالم على أنهم ضحية لصواريخ تُطلق عليهم من الإرهابيين، والسؤال هو: هل يحترم الإسرائيليون الاتفاقيات؟ أي اتفاقيات هذه التي يريدون أن يحترموها؟ لقد أعطيناهم نحن الحجج حتى ينسحبوا من تنفيذ هذه الاتفاقيات.

إنني متأكد أن أخطر شيء على إسرائيل هو السلام الحقيقي، وأبقى شيء لإسرائيل وإكسير الحياة بالنسبة لها هو حالة اللا سلم واللا حرب، هذا ما تقوله الدراسات المصرية وغيرها من الدراسات والمقالات التي كتب إحداها من قبل الدكتور قدري حفني.

وقد قرأت تقريرًا من مصدر موثوق منه يقول إن الإسرائيليين يضربون بضراوة حتى ييأس الفلسطينيون وتفشل عملية السلام، ثم يعودون لمفاوضة مصر حول غزة، والأردن حول الضفة الغربية. فإذا كان هذا صحيحًا وإذا كانت هذه هي نية إسرائيل وإذا كان الفلسطينيون متهمين دومًا بأنه ليس بينهم رجل دولة وأنه لا هم لهم إلا الحصول على الأموال والترفيه بالنـــزول في الفنادق، فإنني أقول: إنني لست ضد توكيل الأردن ومصر لاستعادة الأرض لأن إسرائيل ليس لها إلا الإمساك بالأرض والأمن، ليس فقط الأمن لأنهم يريدون الأرض، وأنا موافق على إعطاء توكيل حتى لبنما حتى ننتهي ونستطيع تقديم مقترح.

إن أبو مازن يعيد النظر في بناء السلطة، ويجمد اتفاقيات تم توقيعها ثم يذهب إلى الجامعة العربية ومنها إلى مجلس الأمن لوضع هذه الأراضي تحت وصاية دولية لسنوات محددة، وهكذا نتخلص من الاحتلال، لأنه إذا كانت إسرائيل ترى أنه لا يوجد بيننا من يستطيع تحمُّل المسئولية والعبء ولا أن يستعيد الأمل والأرض، فلابد أن نختلق كل الوسائل وكل الأساليب وكل الخيارات لنضع إسرائيل أمام امتحان. وهذا لا يجوز أن يلغي لا من فكرنا ولا من عمقنا ولا من آبائنا ولا منا أننا طلاب سلام، إن السلام هو قاتلهم. وسوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إسرائيل بعد جورج بوش سواء جاءت هيلاري كلينتون أو باراك أوباما أو غيرهما فلا يجب أن نعتمد على ذلك.

قد أكون ابتعدت قليلاً عن الموضوع ولكنني أود التأكيد على أن العلاقات المصرية الفلسطينية أزلية مهما اعتراها من غبار فوق الذاكرة، ولعل الأمور تعود دومًا إلى ما هي عليه. وأود في ضوء هذا ألا تظل المسائل ثنائية، بل كما هي العادة وكما قال الرئيس مبارك أول أمس (١٧ يناير ٢٠٠٨) للرئيس بوش في شرم الشيخ إن الحل الحقيقي لكل المشاكل وجوهر الصراع هو القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن يلغي أي شيء من ذاكرة مصر أو ذاكرة الرئاسة أو ذاكرة المسئولين تمسك مصر بمسئولياتها نحو الشعب الفلسطيني وقضيته.

قدري حفني:

نشكر السفير سعيد كمال على هذه الجولة التي أبحر بنا من خلالها في تاريخ العلاقات المصرية الفلسطينية والمناخ العربي المحيط بها، وإذا كان لي أن أعقب فإنني خلال استماعي له كنت أتصور ومازلت أن الموقف العربي بما فيه موقف مصر يتنازعه اتجاهان: اتجاه يقول القرار المتعلق بفلسطين قرار فلسطيني لا شأن لأحد به، بحيث نجد المخرج الملكي أو المخرج السهل ونوافق على كل ما يوافق عليه الفلسطينيون، وهو موقف يتسم بالتوريط. بالمقابل، هناك موقف آخر يستبدل بالتوريط التذويب، وأن تكون قضية فلسطين قضية عربية وأن نكون على قامات متساوية فيما يتعلق بنا، ولنا أن نتخذ من القرارات ما شئنا وللفلسطينيين أن يشاركونا في هذه القرارات. وهذا تذويب للقضية في قرار عربي شامل. بين التذويب والتفريط هناك خيط رفيع، كيف يمكن أن نساند الفلسطينيين دون التدخل في قرارهم بحيث لا ننفض أيدينا من الأمر تمامًا، ومن الناحية الأخرى لا نفرض أنفسنا على قرار الفلسطينيين. وأتصور أن المشكلة قد أصبحت الآن أكثر تعقيدًا، حتى بالنسبة لمن ينادون بأنهم يوافقون على ما يقرره الفلسطينيون، أصبح لدينا الآن فلسطينان: فلسطين غزة وفلسطين الضفة، وبغض النظر عن الموقف الدولي والشرعي وموقف القانون الدولي، فإنه على أرض الواقع، هناك مركزان لصدور القرارات، وهذا يعطي مزيدًا من الفرص للتملص من القضية الفلسطينية، فلابد أن يتفق الفلسطينيون أولاً لأن هذا يتيح الفرصة للقول بأن الفلسطينيين هم المختلفون وأن إسرائيل نفسها من الممكن أن تتحجج بذلك وتقول إنها تريد أن تقوم بتفاوض لكن هناك قوتين فلسطينيتين. إن هذا الهاجس يلح عليّ كثيرًا، لكنه ألح عليّ أكثر حين استمعت إلى الصديق العزيز السفير سعيد كمال.

محمد أحمد مصطفى:

في ظل تداعي الوضع الراهن في قطاع غزة من نقص مياه وتجويع وحصار اقتصادي متقن، هل لهذه الأزمة حل؟ وما هو الحل بعد ارتفاع عدد الشهداء في القطاع مؤخرًا إلى أكثر من ثلاثين شهيدًا؟

سعيد كمال:

يوجد إجماع بين كل القوى السياسية الفلسطينية على أن المدخل الطبيعي لحل الإشكال هو إعادة المؤسسات التي تمت السيطرة عليها في غزة إلى السلطة الشرعية. إن النص السادس في إعلان القاهرة الذي شاركت فيه حماس والجهاد الإسلامي ٢٠٠٥ يقول: "أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعمًا للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الأساسية." هل يُعقل أن يُحرَّم استخدام السلاح، ومع أول خلاف بين فتح وحماس يُستخدم السلاح، وتمت جرجرة حماس إلى السيطرة بقوة السلاح. إذن، يكمن حل الأزمة في اللجوء إلى المادة السادسة وتنفيذها. وفي كل يوم يقوم إخواني في قيادة حماس بالتأكيد على التزامهم بإعلان القاهرة، هذا هو إعلان القاهرة وهذا هو المكتوب فيه، وعلى الرغم من أنني لا أؤمن بصدق نوايا حكومة الوحدة الوطنية، إلا أنني أرجو أن تعود إلى حيث كانت. ولكن، هل هذا سيجعل إسرائيل تصفق لنا في اليوم التالي؟ لابد أن نعود أيضًا للنظر في كيفية وضع مواجهة كل الاحتمالات العسكرية والسياسية من جانب إسرائيل. كما يجب إعادة بناء منظمة التحرير، لقد مر على منظمة التحرير منذ اجتماع المجلس المركزي الوطني في غزة تقريبًا تسع سنوات. ولم يكن أحد معترضًا على ذلك ولم يكن حتى الرئيس عرفات رحمه الله معترضًا، لكن لابد أن يوجد ممثلون عن جميع القوى في الشعب الفلسطيني، ولن يسمح أحد بقيام انتخابات فلسطينية على أرضه، والقاعدة المعمول بها أن قيادة المجلس الوطني وقيادة اللجنة التنفيذية تجتمع لوضع كوتا أو حصة للفصائل وللشخصيات والكفاءات الذين لابد ألا تتجاوز نسبتهم ٢٠%. هذا هو الحل وسوى ذلك لعب بين جميع الأطراف، وإسرائيل تستغل هذا اللعب لصالحها. واليوم، أغلق باراك غزة تمامًا، نعرف أنه من الممكن أن يفتحها خلال أيام أو أسابيع، ولكنه يأمر بإغلاقها الآن حتى يكون ميزانه الانتخابي أثقل بالمقارنة مع منافسه أولمرت، وأرى أن أمريكا ستعمل على عدم إسقاط أولمرت وسوف تسعى إلى إبقائه في منصبه بكل الوسائل.

سعيد حسن زلط:

عاشت دولة فلسطين حرة مستقلة مع تقرير المصير لها، تطالب الإعلانات اليهودية في العالم بأن تكون دولة إسرائيل للشعب اليهودي وأن يتم إخلاؤها تمامًا من العنصر العربي والفلسطيني وأيدها خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في يناير ٢٠٠٨. وقد سبق وصدرت دراسة إسرائيلية عن مستقبل دولة إسرائيل حتى عام ٢٠٢٠، فهل تم الاهتمام بتحليلها موضوعيـــًا إستراتيجيـــًا؟ كما أدعو إلى ضرورة إنشاء وزارة أو هيئة عليا لجامعة الدول العربية لشئون فلسطين، كما أدعو إلى ضرورة فرض إعانة دولار واحد على كل برميل نفط منتج من البترول العربي لصالح دولة فلسطين. وأتساءل هل تم السكوت نهائـــيًا عن هدم الجدار العنصري الإسرائيلي وسرقته لنصف مليون فدان من أجود الأراضي الفلسطينية لصالح إسرائيل؟ وهل تم السكوت نهائيـــًا عن تفكيك المفاعلات النووية العسكرية الإسرائيلية وعددها يزيد على خمسة عشر مفاعلاً والتي توجه قنابلها الستمائة لكل العواصم العربية والكعبة الشريفة وممر خيبر اليهودي؟

أدعو أيضًا إلى ضرورة إنشاء لجنة دائمة مسموعة إعلامـــيًا ودوليـــًا لإطلاق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وعددهم يزيد على سبعة عشر ألف مواطن فلسطيني سياسي فدائي. وأدعو أيضًا إلى تحقيق مطلب قومي بضرورة عودة إذاعة فلسطين وقناتها الفضائية وإنشاء صناديق تبرعات للشعب الفلسطيني في كل مصر وكل الدول العربية، كما أدعو إلى توجيه جزء من تكلفة أداء العمرة والحج والأضاحي إلى الشعب الفلسطيني مع إرسال قمصان واقية ضد الرصاص لهم، وأدعو إلى ضرورة توصيل الغاز والكهرباء المصري إلى غزة بدلاً من إسرائيل التي تقطع الكهرباء عن الفلسطينيين في إطار من الإذلال المستمر. كما أن هناك كتابًا عن شتات اليهود المصريين الذين كان عددهم في مصر ٧٥ ألف يهودي عام ١٩٤٨ وأصبح الآن في عام ٢٠٠٨ ٦٠ يهوديـــًا. وفي الختام نتوجه بالشكر إلى الدكتورة حنان عشراوي على وجه الخصوص، كما يؤيد شعب مصر الحماية الدولية من هيئة الأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

عادل إبراهيم:

نحيي حضور السفير سعيد كمال ونأسف لعدم حضور الإخوة الفلسطينيين في الإسكندرية ولا أعرف ما معنى هذه الرسالة، فمهما اختلفت الرؤى أو الاتجاهات السياسية فإن السفير سعيد كمال في هذه القاعة هو الذي يمثل فلسطين في مصر. وما أود قوله هو أن الشرق الأوسط بعد قضية فلسطين أصبح كله في وادٍ والعالم كله في وادٍ آخر، وأصبحت مصر تجلس على برميل بارود ولا تفلح فيها أي خطط تنمية أو أي خطط اقتصادية ولا نعرف كيف نطبق الديمقراطية، وبعد اغتصاب

فلسطين نحن نعيش في جهنم منذ ستين عامًا، والآن، لا أعرف ما موضوع خارطة الطريق ولا الحل الأمريكي، وهذه ليست قضية فلسطين وحدها بل قضية أمة كاملة، ويقولون إن هذا تطرف وإرهاب، أليس هذا العنف نتيجة الظلم الذي تعرض له العرب والمسلمون ومنطقة الشرق الأوسط في وقت يضع فيه العالم خططًا متتالية للتنمية ولتحسين المستويات الاقتصادية؟ وأتساءل لماذا لا تعود القضية إلى الأمم المتحدة ويتم تنفيذ كل القرارات المعلقة؟ لماذا نترك القضية لكوندوليزا رايس أو لكلينتون من قبلها أو لغيرهما؟ ومن ناحية أخرى، توجد مشكلة تتعلق بالدبلوماسية العربية والمصرية التي تسكت عن قرار التقسيم رقم ٤٧، حتى لو كان العالم كله يعترف بالحق التاريخي لليهود وبمشروعية قيام دولتين متجاورتين في فلسطين، لكن ما يحسم الموضوع وينهيه ويعيد السلام والاستقرار للمنطقة بالكامل هو قرار التقسيم، ولا أعرف لماذا يتم تجاهله؟ أرجو من السفير سعيد كمال أن يركز في الإجابة على هذا السؤال.

قدري حفني:

أود التذكير فقط بأن قرار التقسيم نص على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية.

محمود علي:

بصفة السفير سعيد كمال كان مساعدًا للأمين العام للجامعة العربية، هل يعتقد أن الدول العربية جادة فعلاً في حل القضية الفلسطينية؟ أيضًا، بالنسبة للموقف في غزة، والاجتياحات في الضفة، هل ترى أن هناك فائدة الآن من مواصلة المفاوضات مع الصهاينة على الرغم من عدم امتلاك المفاوضين أية أوراق ضغط؟

أحمد محمد (باحث):

كثيًرا ما قدمت إسرائيل حلولاً والتزامات من جانبها لحل القضية الفلسطينية ولكن دون جدوى ولا تنفيذ فعلي لما تضعه من حلول، فهل يوجد حقيقةً من يجبر إسرائيل على تنفيذ التزاماتها تجاه حل القضية الفلسطينية؟ وإذا كانت الإجابة نعم فمن هي هذه القوة؟ وإذا كانت الإجابة لا فلماذا إذن كانت هذه المفاوضات؟

محمود أبو المجد محمود:

لماذا لا تعطي أي دولة من الدول العظمى وعدًا للفلسطينيين مثل وعد بلفور كي لا تكون هناك مضيعة أخرى من الوقت في المباحثات والهدنة والاشتباكات؟ وهل هناك دور هام تجاه مشكلة فلسطين لكل من إيران وتركيا أو أي دول أخرى في المنطقة؟

محمود عوضين:

إن قوة الأطراف على مائدة المفاوضات تعكس ميزان القوى على الأرض، فهل يسمح ميزان القوى الآن بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي ظل الطرح الأمريكي الإسرائيلي المستند إلى يهودية دولة إسرائيل، بتحقيق قيام الدولة الفلسطينية المستندة إلى كل الثوابت غير القابلة للتنازل؟ ما هي الآفاق المستقبلية لعملية التفاوض في رأي السفير سعيد كمال؟

عبد الرحمن يوسف:

ألم يكن غريبًا أن يأسف السيد سليمان فياض لقتل الإسرائيليين ولا نسمع صوتـــًا قويًّا له باتجاه ما يحدث في غزة؟ وما رأي السفير سعيد كمال في القول القائل بأن ما حدث في غزة من حماس كان منع انقلابـــًا وليس انقلاب بدليل أن أمريكا قبيل ما حدث في غزة كانت تقوم بتدريب عناصر من "فتح" ومدن السلطة الفلسطينية بملايين الدولارات؟ وهل نحن باتجاه تصفية القضية؟

سعيد كمال:

بدون أن يدخلني أحد في تفاصيل خاصة بالتوصيات وفيما ذُكر حول الدكتورة حنان عشراوي، أقول إنني سوف أقوم برفع هذا الكلام إلى من أراه في القيادة الفلسطينية. من أهم النقاط التي تم طرحها هو مستقبل إسرائيل حتى عام ٢٠٢٠، ومثل هذا الطرح يجب أن يُحال إلى أحد المؤسسات مثل مكتبة الإسكندرية لتجري ندوة حول هذا الموضوع أو إحدى الجامعات تتبنى هذا الموضوع وتقيم مؤتمرًا حوله، إن هذا ليس مطلبًا فلسطينيًّا ولكنه مطلب عربي.

وحول سؤال عن خارطة الطريق أقول إن خارطة الطريق وضعت بندًا ألغى كل ما بعده وهو البند المتعلق بتسليم الأسلحة الخاصة بالفصائل. وفي الحقيقة، إنني أعود دومًا إلى الاتفاقات الموقَّعة، وكان لابد من الأساس ألا ندخل مثل هذه الاتفاقيات، لأننا في فلسطين قيادة نَذَرَتْ نفسها للتحرير وليس لأنصاف الحلول، وكنت واضحًا في ذلك وضوح الشمس.

أما من وقَّع على هذه الاتفاقية فقد أُجبر على تسليم السلاح، وإذا رفض وقذف الصواريخ تكون النتيجة أن يقف العالم كله مع إسرائيل لأن لديها اتفاقًا موقعًا بعكس ذلك. وأنا لست ضد الإخوة من "حماس"، لكن السؤال هو كيف دخلوا انتخابات بناء على اتفاقات سابقة حدثت مع إسرائيل، إذن، فهذا معناه أنهم اعترفوا بشكل غير مباشر بما تحتويه هذه الاتفاقات، وإذا قلنا إن "فتح" قد خانت الأمانة وضلت الطريق ووقعت اتفاقًا وأتت بمجلس تشريعي بدلاً من مجلس السلطة، وأتت بمجلس مركزي وأسمته السلطة الفلسطينية، لكن الانتخابات أقرت بمعرفتهم وهم الذين ساهموا في إعلان القاهرة الذي يهتفون يوميًّا من دمشق وغيرها بأنهم يلتزمون ببنوده، وأود أن أناقشهم ليس عن طريق الإعلام ولكن وجهًا لوجه.

وفي هذا السياق أود أن أقول إنني لست غاضبًا من عدم حضور الإخوة الفلسطينيين الموجودين في الإسكندرية، ويكفيني الحضور الكريم. واستكمالاً للحديث عن إعلان القاهرة، تقول المادة الرابعة منه: "بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقًا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة بين الدوائر واللوائح في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات في المجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي" فكيف يوافقون على هذا الكلام ثم يقومون بانقلاب ويستقلون بغزة؟ إذا كان الهدف هو الإطاحة بمحمد الدحلان فكان يمكنهم القيام بذلك، وإذا كان الغرض هو اعتقال أفراد الأمن الوقائي فكان من الممكن أيضًا أن يقوموا بذلك، أما أن يستقلوا بغزة ويعزلوها ويضعوا مليون ونصف فرد هم عدد قاطنيها في جيوبهم للمساومة عليهم فهذا غير مقبول.

إن الشرط الرئيسي أن نعود كما كنا، لقد أخذنا بعين الاعتبار بعض الموجبات لمضايقات حماس وذلك بما جرى في غزة سابقًا، ولكن هذا ليس معناه القيام بانقلاب ومواجهة إسرائيل بهذا الشكل، هم إذن كانوا لا يريدون سلامًا، ولكن كانوا يريدون الاعتراف بهم، وأكبر دليل على ذلك هو دخولهم الانتخابات منذ البداية: أن تعترف بهم إسرائيل وتتعامل معهم.

وإذا كانت حماس قد خاضت الانتخابات على أساس أن يكونوا هم الطرف المعترف به مسبقًا بالسلطة فأهلا وسهلا وأكون أنا أول المرحبين بذلك. وقد قال لهم الأخ فاروق قدومي بشكل

رسمي: لا تدخلوا الانتخابات لأن دخولكم الانتخابات سوف يجعلكم شركاء لأبو مازن، ومع ذلك دخلوا الانتخابات ثم استقروا في غزة وأعلنوا الانقلاب، فما هذا الكلام؟

إن هذا هو ما تنتظره إسرائيل بالضبط، نحن نعيش كارثة، بل نعيش أفول القضية الفلسطينية خمسين عامًا أخرى إذا استمر هذا الوضع، ولا أرى أي اهتمام بهذه الكارثة لا في الصحافة المصرية ولا العربية وهذا شيء محزن ومبكٍ، أنا الذي نذرت عمري وحياتي منذ عام ١٩٥٦ عندما كنت عضوًا في الكشافة الفلسطينية إلى يومنا هذا أرى الأمور على هذا النحو؟ وأنا لست ضد المفاوضات، على أن تكون حول أوراق قوية، وأول هذه الأوراق أن نعود إلى الأصل أو دول الجوار: مصر والأردن وسوريا ثم الدعم من دول الخليج، ووقتها سوف تعمل إسرائيل ألف حساب للفلسطينيين.

أيضًا، إذا كان الهدف الأساسي هو قتال الإسرائيليين وقتلهم فيجب أن يتم ضرب معسكرات الجيش الإسرائيلي، فأمام العالم سوف يظهر الأمر وكأنه قوى المقاومة تحارب المحتل أسوة بالمصريين أيام المقاومة ضد الاحتلال البريطاني، أما ضرب المدنيين فهو مرفوض لأنه يتسبب في انقلاب العالم على الفلسطينيين، على الرغم من أن ثلاثة أرباع المعركة تتجسد في الإعلام والرأي العام العالمي، وأصبحنا نحن الإرهابيين وليسوا هم، على الرغم من أنهم هم الذين قتلوا ٢٥ مصليًا في الحرم الإبراهيمي الشريف، وهم الذي نفذوا ٤٤٨ مذبحة منذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٦٧، وهذا العدد موجود في وثائق رسمية في منظمة العفو الدولية، بعد ذلك التاريخ أصبحنا نحن الإرهابيين، من الذي فعل بنا ذلك؟ نحن الذين فعلناه بأنفسنا بعد أن أعطيناهم الطريقة التي يتهموننا من خلالها بضربنا المدنيين.

إنني لا أقول هذا الكلام للإعلام، بل أقوله للناس وإذا ما اقتنعوا به لا أطلب منهم إلا إعادته ونشره وإقناع الآخرين به.

سميرة الطرابلسي:

لو كان العرب جميعًا منعوا البترول ووقفوا وقفة واحدة، كانت الأرض ستعود إلى أصحابها الفلسطينيين، وعمومًا، ميعاد الباطل ساعة والحق إلى قيام الساعة.

قدري حفني:

أشكر الحضور الكريم، وأشكر سعادة السفير سعيد كمال على سعة صدره ونلتقي في منتدى الحوار القادم.